مخاطر نظام التمويل الإسلامي وأهم أدوات التحوط في ظل اقتصاد المعرفة

د.أحمد عمر صوان
الجامعة الاسمرية الاسلامية، ليبيا
a.suwan@asmarya.edu.ly

مستخلص الدراسة : Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ماهية المخاطر وأهم أنواع المخاطر المتعلقة بالتمويل الاسلامي وبيان مفهوم التحوط مع بيان أهم أدوات التحوط المستخدمة للتخفيف من هذه المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، و تتمثل أهمية الدراسة العلمية من خلال إلقاء الضوء على المخاطر المختلفة الذي يتعرض لها التمويل الاسلامي مع توضيح التحوط وأدواته، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية و المقالات والدراسات والرسائل الجامعية، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو أن المخاطر التي يتعرض لها التمويل الاسلامي هي أكثر بكثير من المخاطر الاخرى بسبب تنوع صيغ التمويل الاسلامي، كما توصي بضرورة متابعة الاهتمام بالمخاطر التي يتعرض لها التمويل الاسلامي من خلال الاهتمام بالتحوط من هذه المخاطر من خلال تطبيق أهم أدوات التحوط المستخدمة، وذلك للمساهمة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تقديم الامتيازات والخدمات المساندة لتشجيع إنشاء مشاريع جديدة ومتطورة لتنمية المجتمع المحلى.

الكلمات المفتاحية: المخاطر– التحوط –التمويل الاسلامي ـ المصارف الاسلامية– اقتصاد المعرفة.

الإطار العام للدراسة

1. المقدمة

في خضم التقلبات الضخمة في السوق وعدم اليقين، فإن صعود التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي يقدم بعض الابتكارات المثيرة للاهتمام التي توفر بدائل لطرق التفكير وتلبية احتياجات المجتمع الحديث، ويتمثل أحد هذه الابتكارات في مجال التحوط، حيث لا يزال سوق إدارة المخاطر المالية الإسلامية في مرحلة الطفولة، حيث أن استخدام أدوات التحوط كان محدوداً إلى حد ما، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم توافق أدوات إدارة المخاطر المالية المختلفة، أي المشتقات المالية مع المبادئ

الأساسية للشريعة الإسلامية، حيث يتم استخدام التحوط للتقليل من المخاطر التي تنشأ عن معاملة حقيقية مثل الايجار أو البيع أو الاستثمار، وعلى الرغم من أن علماء الشريعة يتفقون على أن أدوات التحوط مسموح بها كجزء من إدارة المخاطر، إلا أن الأدوات يجب استخدامها لأغراض التحوط فقط، وهي لا تزال أساس المعاملات القائمة على الأصول التي يفترض أن تكون خالية من المضاربة.

وتتلخص فكرة البحث بالتركيز على المخاطر من حيث المفهوم وأنواع هذه المخاطر التي يتعرض لها التمويل الاسلامي بالإضافة الى مفهوم التحوط وأهم ادوات التحوط المستخدمة.

2.مشكلة الدراسة:

تلعب المخاطر المالية دوراً هاماً في منظومة العمل المصرفي وقد تعاظمت أهمية هذا الدور مع تنامي الأزمات التي تعرضت لها الصناعة المصرفية خاصة في الآونة الأخيرة، ولقد لعبت هذه الأزمات دوراً أساسيا في إبراز أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية لتعطيها بعداُ دولياً لا سيما بإقبال العالم الغربي على الدخول في هذا المجال مما يحتم البحث عن أساليب وابتكار منهجيات وأدوات تساعد على التخفيف من المخاطر المالية التي تواجهها المصارف الإسلامية.

وجاءت مشكلة الدراسة هنا من أهمية المخاطر التي تعيق التمويل الاسلامي وبيان أهم الحلول للتخفيف منها من خلال بيان أدوات التحوط الاسلامية.

3- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناول موضوع حديث نسبياً وذو أهمية كبيرة لتطوير التمويل الاسلامي والمصارف الاسلامية.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

أهمية نظرية: تتمثل أهمية الدراسة النظرية من خلال القاء الضوء علي المخاطر المالية والتشغيلية والاعمال وعدم الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية، ومعرفة أهم أدوات التحوط الاسلامية المستخدمة في التمويل الاسلامي.

أهمية علمية: تتمثل أهمية الدراسة في أنها تسد ثغرة علمية وتعمل على توفير معلومات تفيد متخذي القرار، كما أنها توفر مرجع بالمكتبة للدارسين المهتمين بالمخاطر والتحوط وقد تفتح آفاقا لبحوث جديدة في مجال مخاطر التمويل الاسلامي، بالإضافة إلى أنها من الدراسات القليلة والنادرة في ليبيا في هذا المجال على حسب علم الباحث.

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف علي مخاطر التمويل الاسلامي والتحوط وأدواته.
2- دراسة مفهوم المخاطر
3- التعرف على التحوط وأهم أدواته

5- منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية و المقالات والدراسات والرسائل الجامعية للبحث عن ما ورد في مجال مخاطر التمويل الاسلامي من كتب وبحوث علمية محكمة، وسيتم إجراء المقارنات والتحليلات اللازمة.

6- مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع المعلومات من أجل الاجابة على اسئلة الدراسة واختبار الفرضيات وتم ذلك من خلال الكتب والمجلات المحكمة والرسائل الجامعية وبعض المواقع الرسمية للوصول لهذه البيانات.

دراسات سابقة:

دراسة (الخشمان 2015)(1) " أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، واستخدمت الدراسة الاستبانة من أجل تحديد العلاقة بين أدوات تخفيف مخاطر الائتمان (استراتيجية الاستعلام، استراتيجية الوقاية، استراتيجية التمويل، استراتيجية التنويع، الاستراتيجية العلاجية)، وكانت أهم نتائج الدراسة هي أنه كلما ارتفع مدى استخدام مخففات مخاطر الائتمان انخفضت المخاطر وارتفعت تبعا لذلك نسبة كفاية رأس المال والعكس صحيح، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجية التمويل بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات المصارف الإسلامية ومستوى مخاطر الائتمان المحتمل التعرض لها، ويستفاد من هذه الدراسة بأنها قامت بتسليط الضوء على عملية استخدام مخففات مخاطر الائتمان لتحسين المحافظ الائتمانية لدى المصارف الإسلامية، حيث أظهرت الدراسة أنها تتفق مع نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الأردنية اذ كلما ارتفع مدى

(1) الخشمان، ناديا (2015). **أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

استخدام مخففات مخاطر الائتمان، انخفضت المخاطر وارتفعت تبعا لذلك نسبة كفاية رأس المال للمصارف والعكس صحيح.

دراسة (العمري 2015)(1)"الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع اشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، حيث تم تصميم استبانة وزعت علي مجموعة من الموظفين في البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني في محافظتي عمان واربد، وبعد المعالجة الإحصائية أظهرت النتائج وجود علاقة بين تطبيق الهندسة المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة انشاء وحدة إدارية خاصة بالبحث والتدريب تهتم بدراسة وتحليل المخاطر في المصارف الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لتمكينها من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

دراسة (عبد الحي 2014)(2) " استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر والمستخدمة في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية والعمل على هندسة نموذج لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والأساليب الكمية والرياضية وذلك من أجل تحديد طبيعة العلاقات بين العناصر المكونة لظاهرة المدروسة بالاستناد إلى معلومات تفصيلية ودقيقة من خلال دراسة التقارير المالية للمصارف محل الدراسة، وكانت أهم النتائج تتمثل في إمكانية تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية، لكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية أو الشكلية حسب التقنية محل الدراسة والتحليل، أما أهم التوصيات فتتمثل في ضرورة التعمق في تقنيات الهندسة المالية المتعلقة بإدارة المخاطر وتطويرها بما يتناسب مع الأنشطة المصرفية الإسلامية ويقدم لها أدوات تعزز من تسارع وتيرة

(1) العمري، حسن (2015). الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع اشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد35، فبراير2015، السعودية.
(2) عبد الحي، محمد (2014). **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

نموها وازدهارها ويعزز من الثقة بها على مستوى العالم كله، ويستفاد من هذه الدراسة في إمكانية تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية لكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية أو الشكلية حسب التقنية المستخدمة في محل الدراسة والتحليل.

دراسة (السامرائي 2014)(1) "اهمية إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها في المصارف الإسلامية، وهل المصارف الإسلامية التي تطبق إدارة المخاطر تتأثر بالأزمة المالية أو خرجت من الأزمة المالية بسهولة عكس المصارف التي لا تطبق إدارة المخاطر بها، وأظهرت أهم نتائج الدراسة أنه يجب أن يكون لدى كل بنك إدارة مخصصة لإدارة المخاطر وتحديدها والعمل على قياسها ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر التي يتعرض لها البنك، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، أما أهم التوصيات فكانت بضرورة وجود رقابة داخلية مستقلة تساهم في توفير المعلومات الموثوقة من خلال التنسيق مع المدقق الخارجي، وأوصت الدراسة بتهيئة كوادر موظفي إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والمكثفة واشراكهم بالندوات.

دراسة (بوحيدة 2012)(2) "مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط اشارة إلى بنك البركة الجزائري"

تهدف الدراسة إلى معرفة أساليب السيطرة على مخاطر جميع التمويل المصرفي وكيفية التقليل من هذه المخاطر، وتهدف الدراسة الي معرفة أهم أدوات التحوط الإسلامية حيث كانت الدراسة على بنك البركة الجزائري، وكانت أهم نتائج الدراسة أن صيغ التمويل الإسلامية معرضة لمخاطر عديدة تختلف باختلاف أساليب وإجراءات منح التمويل وبينت الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري يعتمد على تسيير مخاطر التمويلات على اجراءات قانونية إدارية تنظيمية وذلك بالاعتماد

(1) السامرائي، عمار (2014). اهمية إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، **المجلة العالمية للتسويق الإسلامي**، مجلد3، العدد 2.
(2) بوحيدة، محمد (2012). مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط اشارة إلى بنك البركة الجزائري، **مجلة أبحاث في الاقتصاد والتسيير**، المجلد عدد خاص.

على مقررات بازل 2 وعلى بازل 3 في المستقبل، وأوصت الدراسة بضرورة أن ينوع البنك في تطبيق صيغ التمويل وذلك تجنباً لخطر التركيز على المرابحات.

دراسة (Ahmed **2012**) **(1)**

" Managing credit risk in Islamic banking "

تهدف الدراسة إلى تحديد المخاطر وقياس وتقييم المخاطر والتخفيف والسيطرة على المخاطر لدى البنوك الإسلامية، حيث ركزت الدراسة على تحليل مضمون ما تم بحثه مسبقا من دراسات وبحوث سابقة حول البنوك الإسلامية، وكانت أهم نتائج البحث تتمثل في ضرورة وجود أدوات لتخفيف مخاطر المصارف الإسلامية منها الضمانات العينية، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة قياس وتقييم المخاطر والتقليل من آثارها والسيطرة عليها ووضع بعض الاستراتيجيات التنفيذية للتقليل من مخاطر الائتمان وتنويع محفظة التمويل وإعادة تأهيل السياسات الائتمانية الصارمة، ويستفاد من هذه الدراسة أن هناك مخاطر مصرفية تواجه الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا مما يزيد من أهمية العمل المصرفي الإسلامي كما وجدنا أن الودائع الإسلامية هي القضية المركزية للغاية من تمويل للبنوك الإسلامية وأظهرت النتائج أن العمل المصرفي الإسلامي يلعب واجب حيوي في عملية نشر للسياسة النقدية في ماليزيا، وينبغي على صانعي السياسات أن تأخذ بعين الاعتبار دور الصيرفة الإسلامية في تصميمها وتنفيذ السياسة النقدية، وينبغي أن يظل صناع القرار على يقظة في قطاع البنوك الإسلامية كما هي مع البنوك التقليدية .

دراسة (Rosman **2009**)**(2)**

"Risk Management Practices and Risk Management Processes of Islamic Banks: A **Proposed Framework**"

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مقترح للبحث في ممارسات إدارة المخاطر وجوانب عمليات إدارة المخاطر حيث نلاحظ أن هناك أربعة جوانب هامة من عمليات إدارة المخاطر هي مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتحليل وتقييم المخاطر ومراقبة ورصد المخاطر، وتكونت عينة الدراسة

(1) Ahmed Bilal (2012). **Managing credit risk in Islamic banking** Directory of Social Sciences Articles e.Publications July 2011 .
(2) Romzie Rosman **(2009). Risk Management Practices and Risk Management Processes of Islamic Banks: A Proposed Framework** , International Review of Business Research Papers Vol.5 No. 1 January 2009.

من العاملين في البنوك الإسلامية في ماليزيا حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين جوانب عمليات إدارة المخاطر وممارسات إدارة المخاطر واقترحت الدراسة نموذج مقترح يسهم في سد بعض الثغرات المراد شغلها في مجال الصيرفة الإسلامية، ويستفاد من هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تحليل وتقييم المخاطر والمخاطر أي أن تحليل وتقييم المخاطر بشكل خاص في قياس المخاطر في المؤسسات المصرفية أمر مهم لممارسات إدارة المخاطر.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

إن المصارف الإسلامية تتعرض لمجموعة من المخاطر المالية والمتضمنة المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال والمخاطر السوقية ومخاطر السيولة، وبعض هذه المخاطر قد ينجم عنها خسائر مالية كبيرة وخلل كبير بأداء المصارف الإسلامية، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تهتم على نحو أساسي بإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر السيولة وغيرها من المخاطر، ، حيث نلاحظ أن عقود الاستثمار مثل عقود المشاركة والمضاربة تتعرض لمجموعة من المخاطر في مراحل مختلفة من العقد الواحد، ويواجه عقد المرابحة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق خلال فترة زمنية مختلفة من العقد، وتبرز على نحو كبير مخاطر السلع في عقود السلم و الاستصناع بالرغم من تعرضها أيضاً إلى مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر السيولة.

مفهوم المخاطرة

أولاً: مفهوم المخاطرة لغة:

المخاطر جمع مخاطرة ومصدرها الخطر والمخاطرة بضم الميم من الخطر أي "الإشراف على الهلاك"(1)، كذلك خوف التلف و"خاطر بنفسه فعل ما الخوف فيه أغلب" (2)، ويقال خاطر بنفسه، والخطر أيضاً بمعني السبق الذى يتراهن عليه وقد أخطر المال، أي أنه جعله خطراً بين المتراهنين، وخطر الرجل

(1) قلعجي، محمد (1988). **معجم لغة الفقهاء**، ط 2، الجزء 1، دار النفائس، الأردن، عمان، ص 414 .
(2) المناوي، محمد (1410هـ). **التوقيف على مهارات التعاريف**، ط 1، الجزء 1، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ص 319 .

أيضاً قدره ومنزلته(1)، والخطير هو الخطران عند الصولة والخطر هو "الضرب على الأرض من القدم وغير ذلك".(2)

ثانياً: مفهوم المخاطرة عند الاقتصاديين:

إن المخاطرة هو أمر لازم للنشاط الاقتصادي، ولكن ليس هو المقصد من مزاولة النشاط الاقتصادي، إنما مزاولة أي نشاط اقتصادي قد يتعرض للخسائر، رغم أن الهدف هو تحقيق العائد وجني الأرباح(3)، حيث أن أي مستثمر يهدف إلى الربح يجب عليه أن يقبل المخاطرة، فالمخاطر جزء لا يتجزأ من الأعمال والأنشطة والمشاريع المختلفة، وقد تكون هذه المخاطر خارجية مثل مخاطر السوق، أو مخاطر داخلية مثل المخاطر المالية والتشغيلية(4)، وبالتالي فهناك العديد من المفاهيم الاقتصادية لمفهوم المخاطر نذكر منها بأنها "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"(5)،أي احتمالية الخسارة من قبل المستثمر(6).

مفهوم المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية:

عرف العتيبي مفهوم شامل للمخاطر المصرفية في المصارف الاسلامية بأنها " تلك الأمور المحتملة الوقوع، والتي تجعل المصرف متخوفا من حصول المكروه أو الخسارة فيما يقوم به من النشاطات المصرفية، سواء منها ما يتعلق بأمواله التمويلية، أو المستثمرة، مما يكون له تأثيره السلبي في تحقيق أهداف المصرف المرجوة"(7).

أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تقسيم أنواع المخاطر المصرفية إلى أربعة أنواع رئيسة وهي المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال والمخاطر الشرعية وهي خاصة بالمصارف الإسلامية وذلك على النحو التالي:

---

(1) الجوهري، إسماعيل (1987). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط 4، الجزء 2، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت، ص 648 .
(2) بن عباد، الصاحب (1994). **المحيط في اللغة**، ط1 ، الجزء 1، لبنان، بيروت، ص 351
(3) ناغوج، مصطفي (2016). **أثر مخاطر أدوات التمويل الإسلامية على ارباح حسابات الاستثمار المطلقة لدى البنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص29.
(4) الحمد، أوس (2018). **أثر المخاطر المالية وفاعلية الموجودات على ثبات الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص11.
(5) بن عمرة، نوال (2009). إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، **الملتقى العلمي الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، 20-21 اكتوبر2009، سطيف، الجزائر، ص2 .
(6) سيلا، محمد (2018). تخفيف المخاطر في المصارف الإسلامية المشاركة المتناقصة نموذجاً، **مجلة وحدة الأمة**، المجلد5، العدد10، يونيو2018، الهند، ص205.
(7) العتيبي، بندر (2011). المخاطر المصرفية مفهومها وقياسها وإدارتها لدى المصارف الإسلامية، **مجلة الدراسات العربية**، جامعة المنيا، العدد 23، المجلد الأول، المنيا، مصر، ص151.

أولاً: المخاطر المالية:

مفهوم المخاطر المالية:

التعريف الاقتصادي للمخاطر المالية:

إن المخاطر المالية تنجم عند لجوء المؤسسة إلى استعمال الدين في تمويل بعض أصول المؤسسة المالية، وتتحمل المؤسسة المالية أعباء إضافية كلما ارتفعت المديونية اللازمة لتمويل أصولها، وحدوث عدة تغيرات غير مؤكدة تؤدي إلى حصول خسارة(1)، وهذا النوع من المخاطر يظهر بصورة واضحة في الرفع التمويلي*، حيث ان التمويل عن طريق الدين يؤدي إلى العسر المالي ومخاطر الإفلاس(2).

أنواع المخاطر المالية في البنوك الإسلامية:

يمكن تقسيم المخاطر المالية المتعلقة بالبنوك إلى أربع أنواع رئيسة وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر رأس المال وذلك كما يلي:

1- مخاطر الائتمان:

وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بأنواعها، ذلك لأنها من المخاطر التي قد يتعدى تأثيرها أموال المصرف الذاتية إلى أموال الودائع، ومما يزيد من حدتها عدم جواز لجوء البنك الإسلامي إلى الإقراض من المسعف الأخير، وكذلك عدم إمكانية فرض غرامات على تأخير الأقساط المستحقة، وحتى إن سمح لها فلا تعتبر من أرباح البنك الإسلامي(3)، وتنشأ مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي عن الذمم المدينة لعقود المرابحة، ومخاطر الأطراف المتعامل معها في عقد السلم والاستصناع، ومدفوعات الإيجارات المدينة في عقود الإجارة(4).

2- مخاطر السيولة:

(1) أبوعليم، علاء (2018). **أثر المخاطر المالية على عوائد السهم في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص33.

* الرفع المالي هو عبارة عن نسبة مجموع القروض إلى مجموع الأصول.

(2) على، إسحاق (2018). **أثر المخاطر على كل من العائد والأداء المالي لشركات الاستثمار دراسة تطبيقية تحليلية لعينة مدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية شركة سابك نموذجاً**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، السودان، ص28.

(3) الخطيب، أحمد زياد (2016) **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص92.

(4) مرشد، عامر (2016). **أثر مخففات مخاطر الائتمان على أرباح الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، ص28.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لصعوبة الحصول على السيولة المطلوبة والتي تكون بسبب خلل في التدفقات النقدية وتهتم إدارة الأصول والخصوم في المصارف التقليدية في جانب منها بتخفيض مخاطر السيولة، وتواجه البنوك الإسلامية هذا النوع من المخاطر مع فقدان البدائل الملائمة للتخفيض منها لأن الاقتراض بفائدة من الربا ولأن بيع الدين لا يجوز إلا بقيمته الإسمية، وبالتالي فإنها تكون أكثر حدة في المصارف الإسلامية لأنها لا يمكن أن تلجأ إلى الاقتراض من المصارف أو من المصرف المركزي بفائدة(1)، حيث تشير السيولة إلى قدرة الشركة أو المؤسسات المالية على تحويل أصولها إلى نقد ويسمى هذا المصطلح أيضاً قابلية التسويق، ولكن هنا من المهم أن نلاحظ أن الأصول يمكن أن تباع دون إهلاك السعر، فمن الأفضل والآمن للمستثمرين أن يستثمروا في الأصول السائلة لأن الاستثمار فيها يمكن استرجاعه في أي وقت يرغب فيه المستثمرون(2).

3- مخاطر السوق:

ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال السنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز المصرف في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق(3).

4- مخاطر رأس المال:

يعتبر رأس المال مصدر دائم للدخل وخاصة في المصارف الإسلامية ويعتبر أيضاً مصدر مهم لتمويل المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وبناء على ذلك فإن رأس المال يجب أن يكون عند حد معين يمكن من خلاله مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر، حيث أن مخاطر رأس المال تتسبب في انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات(4).

---

(1) صالح، مفتاح (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، اسطيف، الجزائر، ص2.

(2)Azam Shafique, and others (2012). Liquidity and Risk Analysis of Islamic Banking System during Global Financial Crises, **Kuwat Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review**, Vol. 1, No.8; April 2012, p p 87-88.

(3) ابودلبوح، محمد (2012). **أثر استخدام أدوات التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص 38.

(4) عثمان، محمد (2008). **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobens Q**، مرجع سابق، ص ص 20-21

ثانياً: المخاطر التشغيلية:

مفهوم المخاطر التشغيلية: لقد تطور مفهوم المخاطر التشغيلية على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث تم تعريفه بأنه كل نوع من المخاطر التي لا يمكن قياسها والتي تواجهها المؤسسات المالية (1)، وتم تعريف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر التي تشير إلى الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والناس، والنظم، أو من الأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لا يشمل مخاطر السمعة أو المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية، بشكل عام، أو هو الخطر الذي ينشأ من الأخطاء البشرية والتقنية أو الحوادث، ويمكن أن يكون ذلك خطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والناس، والتكنولوجيا، وعلى وجه التحديد، قد تنشأ مخاطر الناس بسبب عدم الكفاءة والاحتيال من قبل الموظفين، في حين أن المخاطر التكنولوجية قد يكون نتيجة لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية وفشل البرنامج، من ناحية أخرى، قد تحدث مخاطر العمليات لأسباب مختلفة بما في ذلك أخطاء في مواصفات النموذج، وتنفيذ المعاملات غير الدقيقة، وانتهاك حدود الرقابة التشغيلية(2).

أنواع مخاطر التشغيل(3):

1. مخاطر الاحتيال المالي والاختلاس: وهذا يحدث من بعض القائمين على المصارف من المديرين والموظفين.
2. مخاطر السرقة والسطو: وهذا يكون من أشخاص خارج المصرف وليس من الموظفين.
3. مخاطر الأخطار الصادرة من المشتغلين بالمصرف: والتي قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة واغلب المصارف الإسلامية تتعرض لهذ النوع من المخاطر نتيجة نقص الكوادر البشرية المدربة والتي لها الخبرة الكافية.
4. مخاطر التزييف والتزوير: وتشمل تزييف العملات، وتزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة.

---

(1)Muazam , Rashid Dar, and others (2013**).** Operational Risk Management, Risk Management Approaches, and Risk Mitigation Techniques: Challenges Faced By Islamic Financial Services, **IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)**, e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 11, Issue 2 (May. - Jun. 2013), P 72.

(2)Abdul-Rahman, Aisyah, Yazid, Zaleha (2015). Developing a Framework of Islamic Bank Operational Risk Management People Risk Membangunkan Rangkakerja Pengurusan Risiko Operasi bagi Perbankan Islam Risiko Pekerja, **Jurnal Pengurusan**, 44 (2015), Malaysia, p130.

(3) العتيبي، بندر (2011). **المخاطر المصرفية مفهومها وقياسها وإدارتها لدى المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص160 -161 .

5. المخاطر التكنولوجية: إن الاستخدام الواسع للتكنولوجيا يؤدي إلى مخاطر تشغيلية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات من مصادر داخلية وخارجية، وتكنولوجيا المعلومات هي عامل مهم جنباً إلى جنب مع عوامل الإنتاج الأخرى في العصر الحديث من الأعمال، التكنولوجيا تلعب دوراً هاماً في زيادة كفاءة وفعالية التنظيم لتلبية احتياجات العملاء في وقت مبكر، وبالتالي لا يمكن أن ننكر فائدة التكنولوجيا المتقدمة في العصر الحديث من قبل المنظمة، ومع تطور التكنولوجيا المتقدمة، تلعب إدارة المخاطر دوراً حيوياً في حماية المعلومات السرية، وبالتالي فإن إدارة المخاطر الفعالة جزء حيوي من برنامج أمن تكنولوجيا المعلومات في المنظمات(1).
6. المخاطر الإدارية: وتظهر أهمية هذه المخاطر من حقيقة أن الاستغلال الأمثل للموارد سواء كانت مادية أو بشرية ، تأتي من خلال وجود قيادة إدارية قادرة على استغلال تلك الموارد في ضوء هيكل تنظيمي قوي(2).

ثالثاً: مخاطر الأعمال:

وهي التي يكون مصدرها طبيعة عمل المؤسسة أو المنشأة وتتصل بعوامل تؤثر وتتأثر بمنتجات السوق(3).

أنواع مخاطر الأعمال

1- المخاطر القانونية:

وتحدث هذه المخاطر بسبب مخالفة المصرف للقوانين واللوائح والأنظمة الصادرة عن السلطات النقدية مثال ذلك المصرف المركزي ووزارة المالية والجهات الرقابية المختلفة كديوان المحاسبة، وتنشأ المخاطر القانونية من عدم القدرة على تنفيذ العقد، وهي تتضمن المخاطر الناشئة عن سوء التوثيق وعدم تمتع الطرف الآخر بالصلاحيات اللازمة للتعاقد، والوضع القانوني غير الأكيد لبعض المعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة العسر والإفلاس(4)، ومن هنا يمكن تعريف المخاطر القانونية

---

(1) Arif, Muhammad, and others (2016). Operational Risk Exposure to Islamic Banks, **Abasyn University Journal of Social Sciences**. 2016 SpecialIssue, Vol. 9, p 308.

(2) العمري، حسن (2015). الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد35، فبراير2015، السعودية، ص85.

(3) الطيان، فادي (2010). **مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية**، مرجع سابق، ص18.

(4) مصطفي، مني (2015). مدى توافر مقومات تطبيق الأدوات المالية الحديثة لتدنية مخاطر السياسات المصرفية بالتطبيق على البنوك التجارية، **مجلة البحوث التجارية**، مجلد37، العدد2، يوليو2015، ص447.

بأنها "المخاطر الناشئة عن عدم التوافق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية، وتنشأ هذه المخاطر عندما تكون العقود بين الفرقاء يشوبها الغموض من ناحية الحقوق والالتزامات"(1).

2- المخاطر السياسية:

وتنشأ هذه المخاطر "نتيجة سيطرة الرأسمالية منفردة تقريبا على العالم وعلى المنظمات الدولية ومن ذلك القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو عن مجلس الأمن أو المنظمات الدولية الأخرى بالحصار الاقتصادي أو المقاطعة لدولة ما أو لمؤسسة بذاتها، ويندرج تحت المخاطر السياسية الثورات والاضطرابات الداخلية والتأمين والمصادرة"(2)، وتتضمن أيضاً المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، والتسعير الجمركي(3).

3- المخاطر الاستراتيجية:

وهي المخاطر الناتجة عن إصدار قرارات خاطئة تؤثر سلباً على نشاط البنك أو المخاطر الناتجة عن عدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لاستغلال الفرص المتاحة، ومثال ذلك اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من بعض الأسواق أو المساهمة في تقديم خدمات جديدة وغير ذلك من القرارات(4)، حيث أن أصل هذه المخاطر في البنوك تتمثل في الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث عن تبني استراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها من قبل الإدارة العليا، وذلك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات وتنفيذها في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية في هذا الشأن(5).

4- مخاطر السمعة:

وهي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقته مع عملائه وكذلك الجهات الأخرى، كما أنها تحدث بسبب ترويج اشاعات

---

(1) صقر، محمد ـ أحمد، هدى (2010). إدارة المخاطر في المصارف التجارية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، مجلد32، العدد3، اللاذقية، سوريا، ص 144.

(2) أبو عمشة، محمد (2011). إدارة المخاطر في ظل التحكيم المؤسسي للمصارف الكويتية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد37، العدد141، ابريل2011، ص278 .

(3) الزعبي، أسامة موسى (2012). **أثر إدارة المعرفة في التقليل من المخاطر المالية دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن، ص53.

(4) البجيرمي، شادي (2011). **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ص25 .

(5) هاشم، أماني (2012). تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الالكترونية دراسة ميدانية، **مجلة التجارة والتمويل**، العدد1، مارس2012، مصر، ص319.

سلبية عن المصرف ونشاطاته(1)، أو بسبب وجود ضعف في أنظمة الأمان لدى المصارف والتي قد تؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء بالمصارف(2)، وهي بالتالي تؤثر على قيمة البنك، وإنشاء علاقات جديدة، والوصول إلى مصادر تمويل(3).

5- مخاطر التوثيق:

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر التوثيق اللازم لتعزيز الأنشطة والعمليات الخاصة بالبنك، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع العملاء أو العلاقة الداخلية بين اقسام ودوائر البنك، إضافة إلى عملية تنظيم الاتفاقيات والعقود المالية مع العملاء بشكل خاطئ(4).

6- مخاطر عدم الالتزام:

تنشأ مخاطر عدم الالتزام عندما يتجاهل البنك تعليمات البنك المركزي أو يخالف المعايير الدولية مثل معايير بازل الدولية ، فعادة ما تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية بمعاقبة تلك البنوك وبالطبع فإن تلك العقوبة أيا كان نوعها لها مخاطرها لأنها تؤثر سلباً على سمعة المصرف وقدرته على استقطاب موارد مالية جديدة، باعتباره مصرفا مخالفا للقوانين واللوائح والأنظمة(5).

7- مخاطر الشفافية:

وتعرف الشفافية بأنها "الكشف العلني عن معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب تمكن مستخدمي تلك المعلومات من إجراء تقييم دقيق للوضع المالي للبنك وأداءه وأنشطته التجارية ومخاطره وممارسات إدارة المخاطر"(6)، وبناء على ذلك، فإن انعدام الشفافية يخلق خطر تكبد خسائر بسبب القرارات السيئة استناداً إلى معلومات ناقصة أو غير دقيقة، وينشأ انعدام الشفافية من مصدرين هما استخدام اتفاقيات غير قياسية للإبلاغ عن العقود المالية الإسلامية، وعدم وجود معايير موحدة للإبلاغ فيما بين البنوك، وتتطلب الأدوات المالية الإسلامية اتفاقيات مختلفة لتقديم التقارير لتعكس الصورة المالية

---

(1) أبو الرب، خالد (2014). **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص12.

(2) الغصين، نواف (2014). تطبيقات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **مجلة البحوث التجارية**، مجلد 36، العدد1، يناير 2014، مصر، ص251.

(3) ذياب، نائلة (2016). أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 34 لسنة 2013علي كفاءة إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص38.

(4) عنانزة، عزالدين ـ عثمان، محمد (2014). تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، **مجلة دراسات ادارية**، مجلد 6،العدد 12، بغداد، العراق، ص218.

(5) عبده، خولة (2013). **نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص68.

(6) Greuning, Hennie van - Iqbal, Zamir (2008). RISK ANALYSIS FOR Islamic BANKs, **The International Bank for Reconstruction and Development**, The World Bank, Washington, D.C, p 180 .

الحقيقية للبنك الإسلامي، وتطالب الشفافية أيضاً بأن تستخدم جميع المصارف في النظام مجموعة موحدة من المعايير، وهي ليست الممارسة الحالية[1].

رابعاً: مخاطر خاصة بالنظام المصرفي الإسلامي:

1- مخاطر معدل العائد: وتختلف هذه المخاطر عن البنوك التقليدية لأنها تعتمد على الربح المحقق وليس على الفائدة الربوية، ويحدد البنك مخاطر معدل العائد في البنوك الإسلامية من المخاطر الناتجة عن العائد غير المجهول للاستثمار الذي يستثمره أصحاب حسابات الاستثمار حيث أن الزيادة في المعدلات المعيارية التي تسببها المؤسسات المالية الاستثمارية الأخرى، حيث تقدم معدلات أعلى لمستثمريها على سبيل المثال، قد يتوقع مصرف إسلامي كسب5% على أصوله، والتي يتم تمريرها إلى المستثمرين والمودعين، وفي الوقت نفسه، إذا ارتفعت أسعار السوق الحالية إلى6%، وهو أعلى مما قد يكسبه المصرف على استثماره، حيث أن المستثمرون يتوقعون لكسب6% على ودائعهم، ويمكن التفريق بين مخاطر معدل العائد ومخاطر سعر الفائدة بطريقتين أولاً نظراً لأن المصارف التقليدية تعمل على أوراق مالية ذات دخل ثابت ومحددة الفائدة على جانب الأصول، فإن هناك شكوكا أقل في معدل العائد المحقق من الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، وبما أن المصارف الإسلامية لديها مزيج من الاستثمارات القائمة على الأسهم والاستثمارات القائمة على رأس المال، فإن هذا الشك غير مؤكد، ثانياً إن العائد على الودائع في البنوك التقليدية محدد سلفا، وعلى العكس من ذلك، من المتوقع أن يتغير العائد على الودائع لدى المصارف الإسلامية، حيث أنه لم يتم الاتفاق عليه مسبقا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن العائد على بعض الاستثمارات التي تستند إلى الشراكات في رأس المال ليست معروفة بدقة حتى نهاية فترة الاستثمار، وعلى البنوك الإسلامية أن تنتظر نتائج استثماراتها لتحديد مستوى العائد الذي سيكسبه المودعون، وإذا تغيرت العائدات السائدة أو معدلات العائد المتوقعة خلال هذه الفترة، فقد يتوقع المستثمرون أن يحصلوا على عوائد مماثلة من البنك(2).

2- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة: وهي المخاطر الشرعية التي تشير إلى قيام العاملين في البنك الإسلامي بارتكاب مخالفات شرعية تجعل من المعاملات أو العقود غير مطابقة لقواعد الشريعة الإسلامية، وتؤدي لاحقا إلى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات

[1] المرجع السابق، ص180.

(2) Helmy, Mohamed (2012). **Risk management in Islamic banks**, Master of International Business Administration Finance, ESLSCA Business School, 20. April 2012 , p4.

الشرعية(1)، حيث يتعرض البنك الإسلامي إلى عقوبات من السلطات الرقابية في حالة عدم الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية لصيغ التمويل الإسلامي.

3- مخاطر الأضرار برأس المال: حيث أنه في صيغة المشاركة يستلزم مشاركة المصرف بنسبة برأس مال معين في رأس مال الشركة، أما صيغة المضاربة يقوم المصرف بدفع رأس المال كاملاً وبذلك يتعرض إلى مخاطر تآكل رأس المال في حالة تحقيق خسائر.

4- المخاطر التجارية المنقولة: إن العائد الذي يتحصل عليه أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة يتوقف على نتيجة العمليات الاستثمارية، فإذا انخفض العائد لأي سبب كان، فإن ذلك يتسبب في مخاطر سحب الودائع(2)، وبالتالي فهي تنجم عادة عن مخاطر معدل العائد التي بسبب انخفاضها أحياناً تجد المصارف الإسلامية نفسها مضطرة لدفع معدلات عائد لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك أعلى من تلك التي يستحقونها وفقاً للعقد المبرم(3).

5- مخاطر فقدان الثقة بالعمل المصرفي الإسلامي: تنشأ هذه المخاطر من ضعف الفهم السليم لعمل البنوك الإسلامية من قبل العاملين في البنك أو المتعاملين معه، وبالتالي اهتزاز الثقة في البنك الإسلامي وعدم التعامل معه، كما تنشأ هذه المخاطر عند الشك في شرعية المعاملات المصرفية(4).

مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تقوم بتمويل العملاء بصيغ التمويل الإسلامي وهذه الصيغ تتمثل في صيغ المشاركة والمضاربة والمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة، وهذه الصيغ تتعرض إلى مخاطر مالية ومخاطر تشغيلية ومخاطر الأعمال، هذا طبعاً بالإضافة إلى مخاطر خاصة بالنظام المصرفي الإسلامي، وهنا نركز على المخاطر المالية والتشغيلية والأعمال على اعتبار أن مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية هو الأساس، وقد تم الاعتماد علي صيغ المشاركة والمرابحة والمضاربة والسلم والاستصناع والاجارة لأنها تعتبر أكثر استخداماً لدى أغلب المصارف الاسلامية دون غيرها من الصيغ الأخرى.

---

(1) بريكي، عبلة- شعبان، فرج (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد19 جانفي 2018، جامعة حسيبة ابوعلي، ص4.

(2) رزيق، كمال - مداور، سهام (2017). إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، **المؤتمر العلمي الدولي الأول التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية**، مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية، فبراير 2017، الأردن، ص302.

(3) الحاج أحمد، محمد (2018). **أثر المخاطر المالية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص56.

(4) كريشان، منال أحمد (2016). **أثر استقلالية لجان مجلس الإدارة على المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2008-2014)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص68.

أولاً: مخاطر صيغة المشاركة:

المشاركة هي "اختلاط نصيبين فصاعداً بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر"(1) وتعرف المشاركة بأنها عبارة عن "عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح"(2)، حيث تواجه صيغة المشاركة العديد من المخاطر وذلك كما يلي :

1- المخاطر المالية في صيغة المشاركة: حيث نلاحظ تعرض صيغة المشاركة لمخاطر الائتمان وذلك فيما يتعلق بمدفوعات العميل لشراء حصة البنك، بالإضافة إلى وجود مخاطرة متعلقة بحصة البنك في الأصل موضوع الشراكة، وإخلاله بالعقد، وعدم التزامه بشروط المشاركة(3)، كما تتعرض المصارف الإسلامية بصيغة المشاركة لمخاطر السيولة نتيجة أن الاستثمار بطريق المشاركة هو نوع من الاستثمار الدائم والذي لا يتيسر تحويله إلى سيولة إلا ببيع الأسهم إلى طرف ثالث، الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تكن مسجلة في سوق الأوراق المالية، وتكون حركة تداولها نشطة(4).

2- المخاطر التشغيلية في صيغة المشاركة: حيث تدور هذه المخاطر حول الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية في الإشراف على المشاريع التي تمولها بصيغة المشاركة، ومتابعة تنفيذها بالإضافة إلى ضعف هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها(5).

3- مخاطر الأعمال في صيغة المشاركة: وتظهر هذه المخاطر إذا أساء الشريك أو قصر أو خان في إدارته، حيث أن نسبة الأمانة قلت إلى درجة كبيرة عن الشركاء حيث أصبح من الصعب الحصول على عملاء ذو أمانة عالية، وبالتالي فإن على المصرف تفعيل آلية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومتابعة اجراءاته، وتنفيذ الاستراتيجية المناسبة للتقليل من هذه المخاطر(6).

---

(1) البابرتي، أكمل الدين (د ت). **العناية شرح الهداية**، الجزء 5، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص2.
(2) وحيد، أحمد (2010). **دليلك إلى العمل المصرفي**، ط1، دار البراق للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، سورية، ص274.
(3) بن إبراهيم، الغالي (2016). **تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية دراسة عملية**، مرجع سابق، ص55.
(4) بتصرف: السامرائي، عمار (2014). أهمية إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، **المجلة العالمية للتسويق الإسلامي**، مجلد3، العدد 2، ص14.
(5) أبو الشهد، عبد الناصر (2013). **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص170.
(6) بتصرف: حماد، حمزة (2015). **مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 72-76.

ثانياً : مخاطر صيغة المضاربة :

وتعرف صيغة المضاربة بأنها "عقد يقع على الشركة بمال من أحد الجانبين ومراده المشاركة في الربح وهو يستحق المال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر ولا مضاربة بدونهما"(1)، وتواجه صيغة المضاربة مجموعة من المخاطر كما يلي:

1-المخاطر المالية في صيغة المضاربة: إن تقلبات الأسعار وتغير أذواق المستهلكين أو تلف البضاعة كل ذلك يؤدي إلى حدوث مخاطر في الائتمان والسيولة، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية التي تتعامل بصيغة المضاربة (نقصد هنا تمويل العملاء) تكون في حدود ضيقة جداً وبحذر شديد، لأن صيغة المضاربة تعتمد في الأساس على عنصر الثقة وتوفر الأمانة وحسن الخلق والخبرة الكافية لإدارة المشروع(2).

2-المخاطر التشغيلية في صيغة المضاربة: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بشروط المضاربة، وكذلك بسبب عدم كفاءة المضارب وسوء إدارته للمشروع، وكذلك صعوبة التدقيق والمتابعة والمراجعة الدورية من جانب المصرف، أو تجاوز المدة المتفق عليها دون إتمام الصفقة، أو بسبب تلف البضاعة، أو بسبب سوء أمانة الشريك المضارب(3).

3-مخاطر الأعمال في صيغة المضاربة: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الجوانب القانونية للعقد بين المصرف والمضارب، نتيجة عدم وجود ضمانات بين المصرف والمضارب، وكذلك الضمانات الأخلاقية(4).

ثالثاً: مخاطر صيغة المرابحة:

تعرف المرابحة في الفقه علي أنها "بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح"(5)، أما المرابحة للآمر بالشراء فهي "قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كليا أو جزئيا، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به، وحسب

(1) العيني، بدر الدين (د ت). **البناية شرح الهداية**، الجز10، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ص45.
(2) بتصرف: موسى، شقيري، وآخرون (2016). **إدارة المخاطر**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 343- 344.
(3) بتصرف: الهاجري، راشد (2007). **المخاطر في المعاملات المالية وأثرها في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص100.
(4) بتصرف: عنانزة، عزالدين - عثمان، محمد (2014). تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، **مجلة دراسات ادارية**، مرجع سابق، ص226.
(5) الدسوقي، محمد (د ت). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**،الجز3، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ص159.

الربح المتفق عليه عند الابتداء"(1)، وتنقسم المرابحة إلى صيغة المرابحة الفردية والمرابحة للآمر بالشراء وهي المستخدمة الان في المصارف الإسلامية، وتواجه المرابحة مجموعة من المخاطر كما يلي :

1-المخاطر المالية في صيغة المرابحة: تكون عملية البيع في المرابحة للآمر بالشراء على أقساط لفترة زمنية معينة، إضافة إلى عدم قدرة البنك فرض غرامات تأخير أو الزيادة في السعر المتفق عليه في حال ما إذا تأخر أو ماطل في عملية التسديد، مما يحتم على البنك مواجهة مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية التي تتمثل في مخاطر عدم السداد بالإضافة إلى مخاطر رأس المال(2)، وبالتالي فإنه عند شراء السلعة من قبل المصرف، فهناك احتمال لتمويل الأمر بالشراء، وبالتالي فإن المصرف مضطر لبيع السلعة في السوق لطرف آخر، مما يعرضه لمخاطر انخفاض السعر، وبالتالي لمخاطر السوق(3).

2-المخاطر التشغيلية في صيغة المرابحة: وتنشأ هذه المخاطر عند هلاك البضاعة قبل تسلميها للعميل، حيث يتحمل المصرف مخاطر نقل البضاعة إلى البائع إذا شرط البائع ذلك، مثال ذلك غرق السفينة ناقلة البضاعة مع الأخذ بالاعتبار وثائق تأمين النقل والشحن، بالإضافة إلى وجود مخاطر أخرى منها مخاطر السرقة والسطو ومخاطر التزوير والاحتيال(4).

3-مخاطر الأعمال في صيغة المرابحة: إن حدوث تجاوزات شرعية في صيغة المرابحة والمتمثلة في مخاطر عدم الالتزام ومخاطر الشفافية، أدى ذلك إلى شن حملة عنيفة على المصارف الإسلامية بل أدى الأمر إلى التشكيك في أعمالها، وقد يؤدي ذلك حتماً إلى فقدان المودعين والعملاء، وتهتز ثقة العملاء بالمصارف الإسلامية ويكن سبباً في الإحباط واضمحلال السمعة(5).

رابعاً: مخاطر صيغة الاستصناع:

الاستصناع هو أن يجيء إنسان إلى صانع فيقول اصنع لي شيئا صورته كذا وقدره كذا بكذا درهما ويسلم إليه جميع الدراهم أو بعضها أو لا يسلم(6)، وهو بيع عين شرط فيه العمل(1)، والاستصناع

---

(1) عبد الله، خالد - سعيفان، حسين (2011). **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص121.

(2) بتصرف: بعداش، طاهر - جوال، محمد (2011). السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، **الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**، بالمركز الجامعي بغرداية.23-24 فيفري 2011، الجزائر، ص8.

(3) العربي، تيقاوي- وآخرون (2018). الاستثمار في الصيرفة الإسلامية بين مشكلتي المخاطر والتحديات، **المؤتمر العلمي الدولي دور المصارف الإسلامية في التنمية**، أبريل2018، عمان، ص85.

(4) بوقري، عادل (2005). **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية**، مرجع سابق، ص138.

(5) المكاوي، محمد (2009). **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ص147.

(6) البابرتي ، محمد بن (د ت)." **العناية شرح الهداية**" ، مرجع سابق، ص 459.

أن تكون العين والعمل من الصانع، فأما إذا كان العين من المستصنع لا من الصانع يكون إجارة، ولا يكون استصناعاً(2)، ولعقد الاستصناع مخاطر تنطوي على تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع، أو تأخر المنتج في تسليم البضاعة إذا كان المصرف صانعاً، أو تلف البضاعة تحت يد المصرف قبل تسليمها للمستصنع، بالإضافة إلى مخاطر عدم السداد من جانب المشتري(3)، وتتمثل هذه المخاطر في التالي :

1- المخاطر المالية في صيغة الاستصناع: وتنشأ عن مخاطر سوقية من خلال المدة ما بين التعاقد والانجاز، حيث يمكن أن يتعرض المصرف لاحتمالية تغير أسعار المواد الخام، وكذلك تواجه صيغة الاستصناع مخاطر ائتمانية حيث يرفض العميل تسلم الأصل من المصرف(4)، أو تأخره عن تسديد باقي ثمن السلعة أو تأخر العميل المستصنع عن السداد(5).

2- المخاطر التشغيلية في صيغة الاستصناع: وتتمثل هذه المخاطر في مخاطر اختلاف المواصفات، فالمستصنع يصبح بلا قيمة إذا لم تكن بنفس المواصفات المتفق عليها، حيث يحق لعميل المصرف حسب أحكام العقد بأن يرفض السلعة إذا لم تكن وفق ما هو مقرر، وكذلك هناك مخاطر التنفيذ وذلك في حالة فشل المقاول المكلف بتنفيذ العمل المطلوب منه(6)، وكذلك تكمن المخاطر في تلف البضاعة وهي تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع(7).

3- مخاطر الأعمال في صيغة الاستصناع: وتنشأ في صيغة الاستصناع مخاطر قانونية وذلك بسبب عدم التزام الصانع بالموصفات المطلوبة، واحتمال عدم توفر بعض مفردات المستصنع فيه، وبالتالي فمن حق المصرف رفض المستصنع لمخالفته للصفات المطلوبة، وعليه تكون هناك مخاطر قانونية نتيجة للمخالفة المواصفات المتفق عليها، وكذلك وجود مخاطر عدم الالتزام ومخاطر الشفافية(8).

---

(1) السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل (1993). **"المبسوط"** ، دار المعرفة للنشر ، بيروت ، لبنان ، الجزء 18 ، ص 23.

(2) مازه ، محمود بن أحمد (د ت). **" المحيط البرهاني"** ، دار إحياء التراث العربي للنشر ، بيروت ، لبنان ، الجزء 8 ، ص 340.

(3) حمودي، قيصر ـ جمعة، عبد الرحمن (2016). مخاطر المصارف الإسلامية وامكانية إدارتها دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية في العراق باستخدام نموذج البرمجة التربيعية، **مجلة سلسلة دراسات عربية وإسلامية**، المجلد58، مصر، ص324.

(4) مصطفي، قرشي (2012). التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، **ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية**، 5-6 ابريل 2012 النسخة الرابعة، الخرطوم، السودان، ص9 .

(5) ملحم، ميساء (3013). مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني2013، الزرقاء، الأردن، ص71.

(6) النسور، إبراهيم (2014). **أدوات الضمان والحماية المستخدمة في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص ص 80-81.

(7) لطايفة، أمجد (2018). مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية الأردنية دراسة تطبيقية لعقود المضاربة والمشاركة والاستصناع، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، مجلد14، العدد2، الأردن، ص147.

(8) بتصرف: الهاجري، راشد (2007). **المخاطر في المعاملات المالية وأثرها في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص115 .

خامساً: مخاطر صيغة السلم :

يمكن تعريف السلم بأنه "بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثمن لأجل"(1)، ويعرف أيضا بأنه " بيع شيء موصوف في الذمة ببدل يجب تعجيله بمجلس البيع "(2)، وتتمثل مخاطر السلم في عدم تسليم أحد أطراف العقد المسلم فيه في حينه، أو عدم تسليمه تماما، أو تسليم نوعية مختلفة عما تفق عليه في عقد السلم(3)، وبالتالي فإنه تتعرض صيغة السلم إلى مجموعة من المخاطر والتي تتمثل فيما يلي:

1-المخاطر المالية في صيغة السلم: إن أهم المخاطر التي تواجه صيغة السلم هو مخاطر تغير العائد من خلال تذبذب الأسعار وذلك نتيجة انخفاض سعر السوق وقت تسليم المسلم فيه عن السعر الذي قام عليه وقت إبرام العقد مما يتسبب في الوقوع في الخسارة والعكس صحيح.

2-المخاطر التشغيلية التي تواجه صيغة السلم: إن من المخاطر الاستراتيجية التي تواجه صيغة السلم هو عدم رغبة المصرف بأن تؤول إليه سلعة لا يمكن التنبؤ بأسعارها مستقبلاً، والتي تتقلب حسب ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تكاليف تخزينها في المستودعات، وتعرض تلك المستودعات إلى مخاطر أخرى كالحريق والتلف والسرقة(4)

3-مخاطر الأعمال التي تواجه صيغة السلم: وتحدث هذه لمخاطر بسبب ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية والظروف السياسية والأمنية، أو انقطاع المسلم فيه من الأسواق وقت التسليم(5).

سادساً: مخاطر صيغة الإجارة:

يمك تعريف عقد الاجارة بأنه "تمليك منافع شيء مباحة، مدة معلومة بعوض"(6)، وتعرف الإجارة بأنها عبارة عن "عقد على منفعة مباحة معلومة ولمدة معلومة"(7)، وتتعرض صيغة الإجارة إلى مجموعة من المخاطر وذلك كما يلي:

1-المخاطر المالية التي تواجه صيغة الإجارة: في الإجارة المنتهية بالتمليك* يتعرض المؤجر لمخاطر السوق على القيمة الدفترية للموجود المؤجر كضمان في حالة إخلال المستأجر بالتزاماته

(1) أبو البركات ، سيدي أحمد الدردير (د ت). **"الشرح الكبير "**، الناشر دار الفكر ، بيروت ، الجزء 3، ص 195.
(2)الانصاري، زكريا (د ت). " **أسنى المطالب في شرح روض الطالب"**، دار الكتاب الاسلامي، الجزء8، ص 500 .
(3) حمومي، يوسف (2016). مخاطر العمل البنكي دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والتشاركية، **منشورات مجلة الحقوق**، العدد49، المغرب، ص67 .
(4) بوقري، عادل (2005). **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية**، مرجع سابق، ص143.
(5) بتصرف: حماد، حمزة (2015). **مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص144.
(6) الدسوقي، محمد (د ت). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**،الجز3، مرجع سابق، ص168.
(7) شبير، محمد (2007). **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط 7، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 321 – 322.

المنصوص عليها في عقد الإجارة(1)، ومخاطر ائتمانية تنشأ عن عدم انتظام دفع الإجارة، وتعطيل رأس المال العامل للمصرف سواء من حيث تشغيل رأس المال، أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه(2).

2-المخاطر التشغيلية التي تواجه صيغة الإجارة: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة مخاطر إصلاح الأضرار التي تحدث للموجودات المؤجرة والناجمة عن الظروف والاستخدام العادي وليس لسوء الاستخدام أو الإهمال، كذلك التعرض لمخاطر الإدارة ومخاطر بقاء العين المؤجرة تحت يد المستأجر(3).

3-مخاطر الأعمال التي تواجه صيغة الإجارة: وتنشأ هذه المخاطر انطلاقا من الأخطاء المتعلقة بالإجراءات القانونية في استرجاع الأصل المؤجر والاجراءات القانونية للرجوع إلى المستأجر(4).

مفهوم التحوط وأنواعه:

أولاً: مفهوم التحوط:

في خضم التقلبات الضخمة في السوق وعدم اليقين، فإن صعود التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي يقدم بعض الابتكارات المثيرة للاهتمام التي توفر بدائل لطرق التفكير وتلبية احتياجات المجتمع الحديث، كان لا بد من توفير ادوات للتحوط الاسلامي التي تساهم في التخفيف من هذه المخاطر وتقليلها ويكمن بيان مفهوم التحوط كما يلي:(5).

1- مفهوم التحوط لغة:

التحوط مصدره من كلمة حوط أي "حاطه يحوطه حوطاً وحيطة وحياطه حفظه وتعهده"(6)، وتعني "حفظه وصانه وكلأه ورعاه"(1)، "وتعهده و يحوطه حوطاً وحياطه إذا حفظه وصانه وذب عنه وتوفر على مصالحه"(2).

---

* الاجارة المنتهية بالتمليك هي عبارة عن عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما للآخر سلعة معينة، مقابل أجرة معينة، يدفعها المستأجر علي أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لآخر قسط بعقد جديد.

(1) مصطفي، قرشي (2012). **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص10.

(2) السامرائي، عمار (2014). **أهمية إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية**، مرجع سابق، ص14.

(3) النسور، إبراهيم (2014). **أدوات الضمان والحماية المستخدمة في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، مرجع سابق، ص ص 75 – 76.

(4) بن إبراهيم، الغالي (2016). **تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية دراسة عملية**، مرجع سابق، ص105.

(5) Mohamad, Saadiah - and others (2014). The use of Islamic hedging instruments as non-speculative risk anagement tools**, Venture Capital Faculty of Business Management**, Arshad Ayub Graduate Business School, Universiti Teknologi, accepted 14 April 2014, p p 207 – 208.

(6) بن منظور، محمد (1414هـ). **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت، الجزء7، ص279.

1- مفهوم التحوط اصطلاحا:

يمكن تحديد المقصود بالتحوط بأنه "الوقاية والاحتماء من المخاطر"(3)، ويعرف التحوط بأنه العملية التي يبحث من خلالها أحد المستثمرين ورجال الأعمال حماية مركز لهم في السوق الحاضرة وذلك باستخدام المشتقات(4)، ويعرف التحوط بأنه دفع تعويض نقدي للطرف الآخر مقابل نقل الخطر إلى ذلك الطرف، والغرض الرئيس من ذلك هو تقليل وتخفيف المخاطر المالية، حيث تتضمن معاملات التحوط أخذ مبلغ محدود نسبياً من المخاطر في معاملة حيث تكون إمكانية الربح أكبر من الخسارة، حيث أن الغرض النهائي هو التقليل والتخفيف من مخاطر الخسارة(5).

المطلب الثالث: أدوات التحوط في التمويل الإسلامي

تعمل البنوك الإسلامية في بيئة تنافسية مع البنوك التقليدية ومع مثيلاتها لذلك كان لابد أن تأخذ في الاعتبار كل ما يمكنها من السيطرة على المخاطر والتحوط من تقلبات الأسعار وهي تسعى لاستخدام أدوات التحوط بطرق مختلفة تراعي فيها خصوصيتها وطبيعة عملها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وهي بلا شك تختلف عن أدوات التحوط التقليدية ومن أدوات التحوط الإسلامي(6)، ويمكن بيان ذلك كما يلي:

أولاً: أدوات التحوط من مخاطر التمويل بالمضاربة:

هناك عدة طرق وأدوات للتحوط من مخاطر التمويل بالمضاربة تتمثل في الآتي(7):

1- حسن اختيار المضارب ويتم ذلك من خلال السلوك الاجتماعي والطيبة والسمعة الحسنة والتاريخ الاستثماري البعيد عن الربا والحرام والمحرمات حيث يجب أن تتوافر فيه الأخلاق الحسنة وذلك لأن المضاربة تعتمد أساساً على أمانة العميل.

---

(1) الحسيني، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (1414هـ). **تاج العروس من جواهر القاموس**، مرجع سابق، ص220.
(2) الجزري، أبو السعادات (1979) . **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة العلمية، بيروت، ص1085.
(3) أبو غدة، عبد الستار (2013). التحوط، **مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، الدورة الحادية والعشرين، ص2.
(4) أبوتايه، طارق محمد (2015). **التحوطات في رأس المال وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص9.
(5) GHOUL, WAFICA (2008). RISK MANAGEMENT AND ISLAMIC FINANCE NEVER THE TWAIN SHALL MEET, **THE JOURNAL OF INVESTING**, FALL 2008, p97.
(6) البشير، فضل (2016). تطبيقات عقود التحوط في المصارف الإسلامية وأحكامها الشرعية، **منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي الدورة الثانية مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، الندوة العلمية التحوط في المعاملات المالية الضوابط والاحكام في الفترة من 26-27 ابريل، جدة، السعودية، ص 7.
(7) إسماعيل، عمر (2010). **ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة**، أطروحة دكتوراه منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ص 102-103 .

2-مطالبة المضارب بضمانات عينية أو شخصية حيث أن الهدف من مطالبة العميل بضمانات عينية أو شخصية هو تأكيد التزام العميل بتعهداته وفق الشروط المتفق عليها.

3-تقييد تصرفات العميل وهذا التقييد يمكن أن يكون تقييدا بزمن محدد أو بمكان محدد أو بنوع معين من التجارة(1).

4-تسليم رأس المال المضاربة للمضارب وانفراده بالعمل وهو ما يعرف بفصل الإدارة عن الملكية (2).

5-البيع الأجل لطرف ثالث وهو قيام المصرف بالبيع الأجل لطرف ثالث، فإذا قدم المصرف رأس المال للمضارب فإنه يكون شريكا في موجودات شركة المضاربة، ومن ثم فله أن يبيع نسبة حصته إلى طرف ثالث بثمن مؤجل يعادل قيمة رأس المال.

6- التوسع في معيار التعدي والتقصير ومثال ذلك ترك المضارب توثيق العقود أو عدم أخذه ضمانات كافية أو عدم التأكد من ملاءة العملاء اللذين يتعامل معهم وخبرتهم في مجال العمل، وبالتالي على المضارب أن يبذل الجهد الكبير في المحافظة على رأس مال المضاربة وأن يسلك في استثماره مسلك المدير الخبير في مثل هذا النشاط(3).

ثانياً: أدوات التحوط من مخاطر التمويل بالمرابحة:

هناك العديد من الأدوات التي يمكن من خلالها التحوط من مخاطر التمويل بالمرابحة وذلك على النحو التالي:

1-التغيير في مقدار القسط الشهري أو الدوري: حيث نلاحظ في صيغة المرابحة أن مقدار الدين ثابت ولا يجوز تغييره وهذه المشكلة تظهر بوضوح في العقود المتوسطة وطويلة الأجل، ولمعالجة هذه المخاطر يتم زيادة القسط الشهري أو الدوري الذي يدفعه العميل إلى المصرف، ولا تغير هذه الصيغة مقدار الدين الاجمالي ولكنها تسمح بتوفير السيولة للطرف المتأثر من تغير

(1) العربي، هشام (2014). مخاطر التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية وطرق التحوط منها دراسة فقهية مقارنة، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، مجلد18، العدد54، ص33.

(2) شتوان، شرف الدين (2013). المخاطر في عقد المضاربة وكيفية التحوط منها دراسة من منظور فقهي، **مجلة البحوث القانونية**، المجلد الأول، العدد الأول، أكتوبر، ص 109.

(3) العربي، هشام (2014). **مخاطر التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية وطرق التحوط منها دراسة فقهية مقارنة**، مرجع سابق، ص ص38-41.

العائد، كما أن تغيير مقدار القسط يتم بالتراضي بين الطرفين وهو ما يجعل الصيغة خالية من مشكلة الربا والغرر(1).

2-التحوط بالرهن حيث اتفق الفقهاء على جواز اشتراط الرهن في عقد المبيع ونحوه حيث يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده وذلك لضمان حقه في استيفاء الأقساط.

3-التحوط بالضمان والكفالة حيث أن الكفالة أما أن تكون بالمال وأما أن تكون بالنفس، وقد دلت الادلة الشرعية على مشروعية الضمان والكفالة وهما من التوثيقات الإستيفائية التي تحفظ حق الدائن من الضياع(2).

4-تطوير الاستعلام الائتماني حيث يجب على المصارف الإسلامية التحقق من موقف الجدارة الائتمانية لعملائها، وذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات تشرف عليها إدارة البنك المركزي حيث تضم هذه القاعدة القوائم السوداء للعملاء المحظورين من التعامل المصرفي(3).

ثالثاً: أدوات التحوط من مخاطر التمويل بالسلم :

السلم مثال من الأمثلة الرائعة والمتميزة للتحوط، اذ يتعامل عقد السلم مع مخاطر ذات طبيعة مضاربيه وهي مخاطر الأسعار ومخاطر الائتمان وغيرها من المخاطر، وميزة عقد السلم أنه من العقود المسماة في الفقه الإسلامي، حيث حدد الإسلام شروطه وأركانه، ويحوي عقد السلم تركيبة من تقنيات إدارة المخاطر حيث ينقل العقد المخاطر ويوزعها على أطراف التعاقد بحسب الاختصاص، كما أن في العقد تحوطاً ضد مخاطر الأسعار، فجعل التسليم مبنيا على وصف للأصل محل التعاقد من دون تعيين كما أن في العقد تحوطاً ضد مخاطر عدم التسليم(4)، ومن هنا يمكن بيان التحوط من مخاطر السلم بالأدوات الآتية:

1-الاستعلام المصرفي: حيث أنه يمثل البوابة الرئيسة لصناعة القرار التمويلي لأي بنك، حيث يلجأ المصرف الإسلامي إلى الاستعلام قبل التمويل عن طريق السلم وذلك بالتحري عن

---

(1) بوحيدة، محمد (2012). **مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط إشارة إلى بنك البركة الجزائري**، مرجع سابق، ص180.

(2) العمراني، عبد الله (2013). التحوط في المعاملات المالية، **مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، الدورة الحادية والعشرون، ص 26 .

(3) مصطفي، بدر الدين (2012). **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص20.

(4) قندور، عبد الكريم (2017). التحوط الطبيعي والتحوط التعاقدي وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، **المؤتمر الدولي الأول التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية**، فبراير 2017، الأردن، ص400.

شخصية العميل ووضعه المالي ومدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها(1).

2-دراسة الجدوى الاقتصادية: حيث أنه قبل أن يتم اتخاذ قرار التمويل عن طريق صيغة السلم يجب التأكد من أن الدراسة الأولية تشير إلى وجود جدوى للمشروع، ثم يتم بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة إعداد الدراسات الاقتصادية التفصيلية حيث تشمل كافة جوانب المشروع المقترح وبقدر مقبول من الدقة والشمول بحيث تستطيع المصارف الإسلامية اتخاذ قرارها النهائي بخصوص التمويل(2).

3-التوثيق: وهي تلك الوسائل التي شرعها الإسلام توثيقا للحقوق وضماناً للمتعاقدين أو أحدهما، ويقصد بالتوثيق هنا هو التسجيل الحرفي للدين في كتاب أو بأي من الوسائل الحديثة بهدف الحفاظ عليه من الضياع خشية الجحود والنسيان ، وقد دعا الإسلام لتوثيق المعاملات المالية المختلفة بالكتابة وغيرها وعلى رأس ذلك الدين وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في قول الله تعالي { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إذا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فإن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ } (سورة البقرة الآية 282)، وأجمع جمهور الفقهاء على أن كتابة الدين والإشهاد عليه على أنه ندب لا فرض(3).

4-الإشهاد: ويقصد به اخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء وقد ثبت مشروعيته في الكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى { وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فإن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إذا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إذا تَبَايَعۡتُمۡۖ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ } (سورة البقرة الآية 282)، وقد ساهم الإشهاد في التحوط ضد المخاطر التي تواجه المخاطر

---

(1) الخشمان، ناديا (2014). **أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص44.

(2) القريشي، مدحت (2012). **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص29.

(3) إسماعيل، عمر (2010). **ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص81-82.

الائتمانية في السلم كمخاطر النكول والاحتيال والمخاطر القانونية من خلال الدور الذي يلعبه في حفظ حقوق كل من العميل والبنك عند الاختلاف واللجوء للقضاء(1)، ووجه الدلالة في الآية أن الله سبحانه وتعالى أمر بالإشهاد وذلك بأن يكون إما إثنان من الرجال أو رجل وإمرأتان.

5-الرهن ويقصد به حبس الشيء بحق للاستيفاء منه لسداد الدين، وحكم الرهن هو عقد توثيق وتبرع وأمانة في ضمان المرتهن، وتتلخص مساهمة الرهن في التحوط في تغطية مخاطر عدم الالتزام بتنفيذ التزاماته التعاقدية مع البنك، وذلك لتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها أموال المصرف إلى أدنى مستوى(2).

6-الكفالة وهي التزام الكفيل بإحضاره المكفول له، أو إلى مجلس الحكم ونحو ذلك، وتنقسم الكفالة إلى كفالة النفس وكفالة المال وكفالة العين وكفالة الحقوق وكفالة الفعل، حيث تساهم الكفالة في ضمان حق المصرف عن طريق الكفيل، وبالتالي تساهم في التحوط من مخاطر الدين(3).

7-التحوط بتعليق السعر وهذه الصيغة تحمي كلا الطرفين من تقلبات السعر وقت التسليم، فارتفاع السعر في ذلك الوقت يجبر الطرف الآخر على تخفيض الكمية المفترض تسليمها، كما أن انخفاض السعر يجبر الطرف الآخر على ارتفاع الكمية، وبهذا تتفق مصالح الطرفين ومن ثم ينتفي الغرر الذي ينتج عن انتفاع أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر، ولكن لهذه الطريقة لها اعتراضان، يتمثل الاعتراض الأول في أن الكمية مجهولة وهذا يتنافى مع أحد شروط السلم وهي تحديد الكمية وقت عقد السلم، كما أن هذه الطريقة تشوبها شبهة الربا لأن الربح يصبح في حكم المضمون ولا توجد مخاطرة في سعر المسلم فيه(4).

8-التحوط بتعليق الثمن على أجل حيث أن الأسواق المستقبلية تحمل في طياتها الكثير من التغيرات في الأسعار التي تبقى في مجال عدم التأكد فالأسعار تنخفض وترتفع باستمرار، فيلجأ بعض المتبايعين إلى أن يسلم البائع للمشتري كمية محددة من المبيع بالسعر الذي

---

(1) غومة، قيس (2014). **نموذج مقترح لتطبيق أدوات شرعية للتحوط من مخاطر التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص 81-82 .

(2) الشخانبة، صهيب (2011). **الضمانات العينية الرهن ومدى مشروعية استثمارها في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه منشورة، ط1، دار النفاس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 63-70.

(3) النسور، إبراهيم (2014). **أدوات الضمان والحماية المستخدمة في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص 44 – 46.

(4) السويلم، سامي (2007). **التحوط في التمويل الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص 156-157.

يتحدد عند أجل التسليم، ولكن هذه الطريقة تشوبها العديد من الشبه الشرعية، حيث أن الثمن المعلق على أجل هو ثمن مجهول(1).

9-التحوط بالسلم الموازي وهو عقد سلم يعتمد المسلم إليه في تنفيذ التزامه على ما يستحقه وينتظره من مبيع بصفته مسلماً في عقد سلم سابق، دون أن يعلق عقد السلم على ذلك العقد(2)، حيث يتمثل دور السلم الموازي في الحد من المخاطر في جعل المصرف الإسلامي دور الوسيط بين طالب التمويل و طالب السلعة.

10- التحوط بتقسيط السلم وهو أن يسلم في شيء واحد إلى أجلين حيث يسلم كل قسط في وقت محدد ويكون تقسيط رأس مال السلم من خلال دفع رأس مال السلم على دفعات في مقابل المسلم فيه، حيث يجوز للمصارف الإسلامية أن تقسط المسلم فيه في عقد السلم على أن يبين مقدار كل قسط من المسلم فيه وأجل تسليمه، ولا يجوز للمصارف الإسلامية أن تقسط رأس مال السلم لأن ذلك من بيع الدين بالدين في مقدار رأس مال الذي لم يسلم في مجلس العقد.

11- الإقالة من السلم وهي رفع العقد واقالته بين الطرفين، حيث تجوز الإقالة برضاء الطرفين من عقد السلم إذا ندم أحد المتعاقدين في جميع المسلم فيه أو بعضه قبل قبضه ولا يجوز بعد الإقالة أن يشتري المسلم برأس المال شيئا قبل قبضه ولا يجعله في سلم آخر لأنه بيع دين بدين، ولا يجوز الإقالة بعد أن يأخذ المسلم إلا رأس المال بعينه أو مثله بالقيمة، وتجنب الإقالة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة من خلال استرجاع الأموال من العملاء(3).

رابعاً: أدوات التحوط من مخاطر التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك:

هناك العديد من المخاطر التي تواجه صيغة التمويل المتمثلة في الإجارة المنتهية بالتمليك وهناك مجموعة من الأدوات للتحوط من مخاطر الإجارة وهي كتالي:

1-التأمين التكافلي الخاص بالأشخاص (البديل عن التأمين بالحياة) ويقصد بالتأمين التكافلي بأنه نوع من الحماية والضمان والأمن في حالة عجز المشترك أي المؤمن عليه بدفع مبالغ التأمين دفعة واحدة أو على أقساط أو رواتب شهرية ما دام حياً، أو لدرء خطر بيع عقاره

(1) شاويش، وليد (2016). **التحوط بتعويم الثمن والمثمن في بيع السلم في ضوء هندسة مالية إسلامية**، مرجع سابق، ص ص 122-123.
(2) الشاعر، سمير (2011). **المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الاجتهاد**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ص86.
(3) غومة، قيس (2014). **نموذج مقترح لتطبيق أدوات شرعية للتحوط من مخاطر التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص102-122 .

من خلال التأمين لصالح الورثة ضد آثار الرهن، أو لأداء ديونه حتي لا يتضرر ورثته بذلك، أما فيما يتعلق بالتأمين التكافلي الإسلامي فلا مانع شرعا إذا أقيم على أساس التأمين التعاوني أي التكافل، وتكمن أهمية التأمين التكافلي في صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في قدرة المصرف على استكمال الأقساط المتبقية من العميل من خلال التأمين التكافلي الذي يتم فيه تكون صندوق خاص به في بعض المصارف الإسلامية(1).

2-الوعد بالبيع في عقد الإجارة إن من الاجتهادات المعاصرة في المسألة صيغة الايجار مع الوعد بالبيع بحيث يدخل المصرف في عقد يترتب له فيه إيرادات إيجاريه خلال مدة عقد الإجارة ثم يجري بيعه بثمن متفق عليه(2).

خامساً: أدوات التحوط من مخاطر التمويل بالمشاركة:

هناك العديد من الأدوات التي يمكن الاستفادة منها في عملية التحوط من مخاطر التمويل بصيغة المشاركة وهي كالتالي:

1-دراسة الجدوى الاقتصادية* وهنا يجب على المصارف الإسلامية قبل عملية التمويل أن تهتم كثيرا بدراسات الجدوى الاقتصادية للتأكد من سلامة وإمكانية نجاح المشروع الاستثماري، وكذلك تساعد على التعرف على المشاكل المتوقع حدوثها في المستقبل، ومعرفة التغيرات المتوقعة على التكاليف وعلى العوائد المتوقعة للمشروع، وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تجعل عملية تحليل المخاطر المتوقعة من إقامة المشروع عملية دقيقة وعلمية(3).

2-معالجة فساد أخلاقيات العملاء المشاركين ويتم ذلك عن طريق وضع أسس موضوعية وشرعية لاختيار العميل المشارك، من خلال عمل استعلام عن العميل المشارك والتأكد من أهلية العميل المشارك القانونية، والتأكد من سلوكيات العميل والوقوف على مدى وفاء العميل المشارك بالتزاماته، والاستعلام عنها والتأكد من خبرة العميل المشارك في ممارسة النشاط موضوع المشاركة، ومدى تطبيق العميل المشارك لأسس وقواعد ومبادئ الإدارة العلمية في مجال نشاطه، ودراسة ماضي العميل وحاضره(4).

---

(1) القراه داغي، على (2011). **التأمين التكافلي الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص 434 -438.
(2) الهاجري، راشد (2007). **المخاطر في المعاملات المالية واثرها في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص 121 .
* دراسة الجدوى الاقتصادية هي أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، و ذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر، وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تُعد أداة عملية تُجنب المشروع المخاطر وتحمل الخسائر.
(3) بتصرف، القريشي، مدحت (2012). **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، مرجع سابق، ص ص 22-23 .
(4) المكاوي، محمد(2009). **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة**، مرجع سابق، ص ص261-262.

3-التأمين الإسلامي على المشروع وهو نظام تكافلي لا يقوم على مبدأ الربح كأساس، بل يهدف إلى تفتيت أجزاء المخاطر وتوزيعها على مجموعة المشتركين عن طريق التعويض الذي يدفع إلى المشروع المتضرر، وذلك من خلال الاشتراكات التي تم جمعها من حصيلة الاشتراكات المجمعة، وذلك بدلاً من أن يبقى الضرر على عاتق المتضرر بمفرده، وبالتالي فهو يقوم على مواجهة المخاطر والتخفيف من آثارها مما يساهم في التحوط من المخاطر التي يتعرض لها المشروع المراد تمويله(1).

4-تهيئة موارد تمويلية أكثر ملاءمة لأسلوب المشاركة ويتم ذلك بإصدار شهادات أو صكوك مشاركة مخصصة لمشروعات معينة، على أن تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، مثل صكوك تمويل رأس المال العامل بالمشاركة وصكوك المشاركة الحكومية وصكوك المشاركة العامة وشهادات السلم والإسكان والشهادات العقارية وشهادات الاستزراع والاستصناع وصكوك الإجارة وغيرها، حيث لا يجوز استرداد قيمة هذه الصكوك نقدا مرة أخرى بل تصفيتها بالزيادة أو بالنقص عند انتهاء عمل المشروع، حيث يحق لأصحاب هذه الصكوك التعرف على المركز المالي للمشروع كل سنة، والحصول على نصيبهم من الأرباح حسب الشروط المعلنة عند الإصدار(2).

سادساً: أدوات التحوط من مخاطر التمويل بالاستصناع:

هناك تشابه كبير بين أدوات التحوط الخاصة بالاستصناع و أدوات التحوط الخاصة بالسلم إلا أن هناك بعض الفروق البسيطة بين الصيغتين، حيث يمكن بيان بعض أدوات التحوط الخاصة بصيغة الاستصناع وذلك كما يلي:

1-الاستصناع الموازي* وهنا يدخل البنك مع عميله في عقد استصناع يكون البنك صانعاً والعميل مستصنعاً ويكون الثمن فيه مؤجلا فيتحقق التمويل للعميل ، وفي المقابل يدخل البنك مع مقاول منفذ مع عقد استصناع يكون البنك مستصنعا وذلك المقاول المنفذ صانعاً، ويكون العقد الثاني الوجه الآخر للعقد الأول مع استقلال كل عقد على حدى، وبهذه

(1) فلاح، عز الدين (2011). **التأمين**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 40-42
(2) المكاوي، محمد (2009). **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة**، مرجع سابق، ص ص263-264 .
* الاستصناع الموازي وهو أن يبرم البنك عقد استصناع بصفته صانعاً مع عميل يريد صنعة معينة، فيجرى العقد على ذلك، وتتعاقد المؤسسة مع عميل آخر باعتبارها مستصنعاً، فتطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها.

الطريقة تم نقل المخاطر المتعلقة بالتنفيذ من البنك إلى المقاول المنفذ، واقتصر عمل البنك على الوساطة المالية، وتخصص في المخاطر المالية(1).

2-وجود نظام معلومات عن أنشطة السوق ويتم ذلك من خلال مكاتب خاصة تساعد على إلقاء الضوء على ظروف السوق والعملاء مما يساعد على تجنب كثير من التعثر بسبب وضوح الرؤية الاقتصادية للسوق والعملاء قبل منحهم لتمويل عن طريق الاستصناع(2).

3-يمكن للبنك الإسلامي توفير مصادر التحوط من مخاطر الاستصناع من خلال إصدار صكوك استصناع وطرحها للاكتتاب، واستخدام حصيلتها في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(3).

مفهوم اقتصاد المعرفة:

يطلق على اقتصاد المعرفة في بعض الأحيان اسم "الاقتصاد الجديد" أو "اقتصاد المعلومات" أو الاقتصاد القائم على المعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعتبر في إطاره المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي .تعتمد اقتصاديات المعرفة على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات، وتستخدم الابتكار و الرقمنة لإنتاج سلع و خدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة .في هذا السياق، يمكن تعريف" المعرفة "أنها :المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات، و التي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة محيطة بهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط أو علاقة عضوية متداخلة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

كما يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه الاقتصاد الذي يستخدم المعرفة و يوظفها ويبتكرها ويشارك فيها، بهدف تحسين كافة مجالات الحياة ونوعيتها، من خلال استخدام المعلومات المفيدة والتطبيقات التكنولوجية المتطورة، وتوظيف البحث العلمي بالشكل الصحيح، استخدام رأس المال الفكري ولعل أشهر تعريف لاقتصاد المعرفة هو التعريف الذي جاءت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي عرفت اقتصاد المعرفة على أنه مفهوم برز نتيجة الإقرار التام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد (الموارد الطبيعية، رأس مال، العمالة...الخ)

(1) الهاجري، راشد (2007). **المخاطر في المعاملات المالية واثرها في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص116.
(2) قناوي، عزت (2007). مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري، **مجلة مصر المعاصرة**، مجلد98، العدد487، يوليو، ص 346 .
(3) مداني، أحمد (2008). نحو تطبيق عملي مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإستصناع في الجزائر، الملتقى العلمي الأول حول بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 25/24 نوفمبر 2008، الجزائر، ص12.

و يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه: الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والذي يؤدي لاستقطاب المعارف الأجنبية وهو الاقتصاد المعتمد على المعرفة، حيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة وكلما زادت كثافة المعرفة في المكونات العملية الإنتاجية زاد نمو الاقتصاد[1]

النتائج:

1- تتميز المخاطر المالية في البنوك الإسلامية بخصائص لا تجدها في البنوك التقليدية، ومن أهمها عدم إمكانية زيادة الدين بعد ثبوته في الذمة، وصعوبة التعرف على بدء المخاطر، وبيع الدين والتجارة به، وبيع الهامش، بالإضافة إلى تحريم الفائدة، وهي عناصر تؤثر في إدارة المخاطر المالية.

2- تتميز البنوك الإسلامية بحكم طبيعتها بقدرتها على مواجهة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة والتخفيف منها بشكل أكبر من البنوك التقليدية، وذلك لأنها لا تستثمر في القروض بالفائدة (بسبب تحريم الربا) ولا تتاجر بالمشتقات المالية، رغم أن حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية هي الأكبر مقارنة بالبنوك التقليدية.

3- على الرغم من التنوع النسبي في أدوات مخففات المخاطر المالية، إلا أن البنوك الإسلامية مازالت تعاني من قصور في إدارة المخاطر ومخففاتها وخاصة فيما يتعلق بمخففات المخاطر المالية لصيغ السلم و الاستصناع والمضاربة مما سبب في عدم تفعيل هذه الصيغ التمويلية.

4- أن المخاطر التي يتعرض لها التمويل الاسلامي هي أكثر بكثير من المخاطر الاخرى بسبب تنوع صيغ التمويل الاسلامي

التوصيات :

1- ضرورة متابعة الاهتمام بالمخاطر التي يتعرض لها التمويل الاسلامي في ظل اقتصاد المعرفة من خلال الاهتمام بالتحوط من هذه المخاطر من خلال تطبيق أهم أدوات التحوط المستخدمة، وذلك للمساهمة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

[1] علي، الحاج محمد،(2014). **إقتصاديات المعرفة و إتجاهات تطويره**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ، ص 44 .

2-على ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية الاهتمام بكافة أدوات التحوط التي من شأنها التخفيف من المخاطر المالية، والبحث عن مدى جواز استخدامها من الناحية الشرعية عن طريق هيئة الرقابة الشرعية.

3-توصي الدراسة أن يقوم البنك الإسلامي بتطوير تقنيات المعلومات من خلال إدارة المخاطر، وبناء قاعدة بيانات مصرفية للبنوك الإسلامية، والقيام بابتكار المزيد من أدوات تخفيف المخاطر المالية في البنك الإسلامي في ظل اقتصاد المعرفة.

المراجع:

- أبو البركات ، سيدي أحمد الدردير (د ت). "**الشرح الكبير** "، الناشر دار الفكر ، بيروت ، الجزء 3.
- أبو الرب، خالد (2014). **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- أبو عمشة، مُحَمَّد (2011). إدارة المخاطر في ظل التحكيم المؤسسي للمصارف الكويتية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد37، العدد141، ابريل2011.
- أبو غدة، عبد الستار (2013). التحوط، **مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، الدورة الحادية والعشرين.
- أبوتايه، طارق مُحَمَّد (2015). **التحوطات في رأس المال وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- ابودلبوح، مُحَمَّد (2012). **أثر استخدام أدوات التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- أبوعليم، علاء (2018). **أثر المخاطر المالية على عوائد السهم في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- إسماعيل، عمر (2010). **ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة**، أطروحة دكتوراه منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الانصاري، زكريا (د ت). " **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**"، دار الكتاب الاسلامي، الجزء8.
- البابرتي، أكمل الدين (د ت). **العناية شرح الهداية**، الجزء 5، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- البجيرمي، شادي (2011). **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- بريكي، عبلة- شعبان، فرج (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد19 جانفي 2018، جامعة حسيبة ابوعلي.
- البشير، فضل (2016). تطبيقات عقود التحوط في المصارف الإسلامية وأحكامها الشرعية، **منتدي فقه الاقتصاد الإسلامي الدورة الثانية مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، الندوة العلمية التحوط في المعاملات المالية الضوابط والاحكام في الفترة من 26-27 ابريل، جدة، السعودية.
- بعداش، طاهر - جوال، مُحَمَّد (2011). السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، **الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**، بالمركز الجامعي بغرداية.23-24 فيفري 2011، الجزائر.
- بن عباد، الصاحب (1994). **المحيط في اللغة**، ط1 ، الجزء 1، لبنان، بيروت.
- بن عمرة، نوال (2009). إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، **الملتقي العلمي الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، 20-21 اكتوبر2009، سطيف، الجزائر.
- بن منظور، مُحَمَّد (1414هـ). **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت، الجزء7.
- بوحيدة، مُحَمَّد (2012). مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط اشارة إلى بنك البركة الجزائري، **مجلة أبحاث في الاقتصاد والتسيير**، المجلد عدد خاص.
- الجزري، أبو السعادات (1979) . **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة العلمية، بيروت.

- الجوهري، إسماعيل (1987). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط 4، الجزء 2، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت.
- الحاج أحمد، مُحَمَّد (2018). **أثر المخاطر المالية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

الحسيني، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (1414هـ). **تاج العروس من جواهر القاموس**، مرجع سابق، ص220.

- حماد، حمزة (2015). **مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحمد، أوس (2018). **أثر المخاطر المالية وفاعلية الموجودات على ثبات الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- حمودي، قيصر ـ جمعة، عبد الرحمن (2016). مخاطر المصارف الإسلامية وامكانية إدارتها دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية في العراق باستخدام نموذج البرمجة التربيعية، **مجلة سلسلة دراسات عربية وإسلامية**، المجلد58، مصر.
- حمومي، يوسف (2016). مخاطر العمل البنكي دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والتشاركية، **منشورات مجلة الحقوق**، العدد49، المغرب.
- الخشمان، ناديا (2015). **أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- الخطيب، أحمد زياد (2016) **أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- الدسوقي، مُحَمَّد (د ت). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**،الجز3، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ص159.
- ذياب، نائلة (2016). **أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 34 لسنة 2013علي كفاءة إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

- رزيق، كمال – مداور، سهام (2017). إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، **المؤتمر العلمي الدولي الأول التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية**، مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية، فبراير 2017، الأردن.
- الزعبي، أسامة موسى (2012). **أثر إدارة المعرفة في التقليل من المخاطر المالية دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.
- السامرائي، عمار (2014). اهمية إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، **المجلة العالمية للتسويق الإسلامي**، مجلد3، العدد 2.
- السامرائي، عمار (2014). أهمية إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، **المجلة العالمية للتسويق الإسلامي**، مجلد3، العدد 2.
- السرخسي ، مُحَمَّد بن أحمد بن أبي سهل (1993). "**المبسوط**" ، دار المعرفة للنشر ، بيروت ، لبنان ، الجزء .
- سيلا، مُحَمَّد (2018). تخفيف المخاطر في المصارف الإسلامية المشاركة المتناقصة نموذجاً، **مجلة وحدة الأمة**، المجلد5، العدد10، يونيو2018، الهند.
- الشاعر، سمير (2011). **المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الاجتهاد**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
- شبير، مُحَمَّد (2007). **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط 7، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- شتوان، شرف الدين (2013). المخاطر في عقد المضاربة وكيفية التحوط منها دراسة من منظور فقهي، **مجلة البحوث القانونية**، المجلد الأول، العدد الأول، أكتوبر.
- الشخانبة، صهيب (2011). **الضمانات العينية الرهن ومدى مشروعية استثمارها في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه منشورة، ط1، دار النفاس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- صالح، مفتاح (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، اسطيف، الجزائر.
- صقر، مُحَمَّد _ أحمد، هدى (2010). إدارة المخاطر في المصارف التجارية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، مجلد32، العدد3، اللاذقية، سوريا.
- عبد الحي، مُحَمَّد (2014). **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.
- عبد الله، خالد – سعيفان، حسين (2011). **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- العتيبي، بندر (2011). المخاطر المصرفية مفهومها وقياسها وإدارتها لدى المصارف الإسلامية، **مجلة الدراسات العربية**، جامعة المنيا، العدد 23، المجلد الأول، المنيا، مصر.
- العربي، تيقاوي- وآخرون (2018). الاستثمار في الصيرفة الإسلامية بين مشكلتي المخاطر والتحديات، **المؤتمر العلمي الدولي دور المصارف الإسلامية في التنمية**، أبريل2018، عمان.
- العربي، هشام (2014). مخاطر التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية وطرق التحوط منها دراسة فقهية مقارنة، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، مجلد18، العدد54.
- على، إسحاق (2018). **أثر المخاطر على كل من العائد والأداء المالي لشركات الاستثمار دراسة تطبيقية تحليلية لعينة مدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية شركة سابك نموذجاً**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، السودان.
- علي، الحاج مُحَمَّد(2014). إقتصاديات المعرفة وإتجاهات تطويره، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- العمراني، عبد الله (2013). التحوط في المعاملات المالية، **مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، الدورة الحادية والعشرون.

- العمري، حسن (2015). الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع اشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن، **مجلة جامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية**، العدد35، فبراير2015، السعودية.
- العمري، حسن (2015). الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مع إشارة خاصة للمصارف الإسلامية في الأردن، **مجلة جامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية**، العدد35، فبراير2015، السعودية.
- عنانزة، عزالدين ـ عثمان، مُحَّد (2014). تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، **مجلة دراسات ادارية**، مجلد 6،العدد 12، بغداد، العراق.
- لعيني، بدر الدين (د ت). **البناية شرح الهداية**، الجز10، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان.
- الغصين، نواف (2014). تطبيقات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **مجلة البحوث التجارية**، مجلد 36، العدد1، يناير 2014، مصر.
- فلاح، عز الدين (2011). **التأمين**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- القريشي، مدحت (2012). **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- قلعجي، مُحَّد (1988). **معجم لغة الفقهاء**، ط 2، الجزء 1، دار النفائس، الأردن، عمان.
- قناوي، عزت (2007). مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري، **مجلة مصر المعاصرة**، مجلد98، العدد487، يوليو.
- قندور، عبد الكريم (2017). التحوط الطبيعي والتحوط التعاقدي وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، **المؤتمر الدولي الأول التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية**، فبراير 2017، الأرد.
- كريشان، منال أحمد (2016). **أثر استقلالية لجان مجلس الإدارة على المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2008-2014)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

- لطايفة، أمجد (2018). مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية الأردنية دراسة تطبيقية لعقود المضاربة والمشاركة والاستصناع، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، مجلد14، العدد2، الأردن.
- مازه ، محمود بن أحمد (د ت). " **المحيط البرهاني**" ، دار إحياء التراث العربي للنشر ، بيروت ، لبنان ، الجزء 8 .
- مداني، أحمد (2008). نحو تطبيق عملي مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإستصناع في الجزائر، الملتقى العلمي الأول حول بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 25/24 نوفمبر 2008، الجزائر.
- مرشد، عامر (2016). **أثر مخففات مخاطر الائتمان على أرباح الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
- مصطفي، قرشي (2012). التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، **ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية**، 5-6 ابريل 2012 النسخة الرابعة، الخرطوم، السودان.
- مصطفي، مني (2015). مدى توافر مقومات تطبيق الأدوات المالية الحديثة لتدنية مخاطر السياسات المصرفية بالتطبيق على البنوك التجارية، **مجلة البحوث التجارية**، مجلد37، العدد2، يوليو2015.
- المكاوي، مُحَمَّد (2009). **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- ملحم، ميساء (3013). مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني2013، الزرقاء، الأردن.
- المناوي، مُحَمَّد (1410هـ). **التوقيف على مهارات التعاريف**، ط 1، الجزء 1، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت.
- موسى، شقيري، وآخرون (2016). **إدارة المخاطر**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

- ناغوج، مصطفي (2016). **أثر مخاطر أدوات التمويل الإسلامية على ارباح حسابات الاستثمار المطلقة لدى البنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- النسور، إبراهيم (2014). **أدوات الضمان والحماية المستخدمة في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- الهاجري، راشد (2007). **المخاطر في المعاملات المالية وأثرها في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- هاشم، أماني (2012). تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الالكترونية دراسة ميدانية، **مجلة التجارة والتمويل**، العدد1، مارس2012، مصر.
- وحيد، أحمد (2010). **دليلك إلى العمل المصرفي**، ط1، دار البراق للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، سورية.

- Abdul-Rahman, Aisyah, Yazid, Zaleha (2015). Developing a Framework of Islamic Bank Operational Risk Management People Risk Membangunkan Rangkakerja Pengurusan Risiko Operasi bagi Perbankan Islam Risiko Pekerja, **Jurnal Pengurusan**, 44 (2015), Malaysia.
- Ahmed Bilal (2012). **Managing credit risk in Islamic banking** Directory of Social Sciences Articles e.Publications July 2011 .
- Arif, Muhammad, and others (2016). Operational Risk Exposure to Islamic Banks, **Abasyn University Journal of Social Sciences**. 2016 SpecialIssue, Vol. 9.

- Azam Shafique, and others (2012). Liquidity and Risk Analysis of Islamic Banking System during Global Financial Crises, **Kuwat Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review**, Vol. 1, No.8; April 2012.
- GHOUL, WAFICA (2008). RISK MANAGEMENT AND ISLAMIC FINANCE NEVER THE TWAIN SHALL MEET, **THE JOURNAL OF INVESTING**, FALL 2008.
- Greuning, Hennie van - Iqbal, Zamir (2008). RISK ANALYSIS FOR Islamic BANKs, **The International Bank for Reconstruction and Development**, The World Bank, Washington, D.C.
- Helmy, Mohamed (2012). **Risk management in Islamic banks**, Master of International Business Administration Finance, ESLSCA Business School, 20. April 2012 .
- Mohamad, Saadiah - and others (2014). The use of Islamic hedging instruments as non-speculative risk anagement tools, **Venture Capital Faculty of Business Management**, Arshad Ayub Graduate Business School, Universiti Teknologi, accepted 14 April 2014.
- Muazam , Rashid Dar, and others (2013). Operational Risk Management, Risk Management Approaches, and Risk Mitigation Techniques: Challenges Faced By

Islamic Financial Services, **IOSR Journal of Business and Management** (**IOSR-JBM**), e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 11, Issue 2 (May. - Jun. 2013)..

- Romzie Rosman (**2009**). **Risk Management Practices and Risk Management Processes of Islamic Banks**: **A Proposed Framework** , International Review of Business Research Papers Vol.5 No. 1 January 2009.